

اليوم الثاني - الجلسة الأولى: جلسة عمل 'فرص ومجالات الإستثمار في المملكة المغربية'



الدكتور الهادي شايب عينو يترأس جلسة عمل 'فرص ومجالات الإستثمار في المملكة المغربية'

ترأس أعمال هذه الجلسة الدكتور الهادي شايب عينو مدير عام المجموعة المهنية لينوك المغرب وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، وتحدث فيها الأستاذ وليد الفهيد مدير عام المجموعة المغربية الكويتية للتنمية، والأستاذ حميد بن الفضيل مدير المركز الجهوي للاستثمار في الدار البيضاء، والسيد عبداللطيف مرجاني مدير عام البنك الشعبي المركزي، والسيدة دنيا تعارجي مدير عام مجلس القيم المنقولة في المغرب، والأستاذ جلول عياد مدير عام وعضو مجلس إدارة البنك المغربي للتجارة الخارجية، والأستاذ أمين بن عبدالسلام رئيس بورصة الدار البيضاء.

الأستاذ وليد فيصل الفهيد

تحدث الأستاذ وليد الفهيد عن تجربة إستثمارات المجموعة المغربية الكويتية للتنمية في المملكة المغربية، قائلاً إن المناخ الاستثماري المغربي يتميز بالاستقرار السياسي والموقع الجغرافي المميز ووضوح سياسات واستراتيجيات التنمية، ونجاح السياسة النقدية في التحكم بالتضخم والاستقرار الاقتصادي، وانفتاح المغرب تجارياً على دول المنطقة والعالم، ومناخ الشغافية الذي واكب برامج الخصخصة، والقوانين المشجعة للإستثمار.

وتحدث عن أهمية وجدوى الإستثمار في قطاعات إقتصادية متعددة

الدكتور الهادي شايب عينو

بداية تحدث الدكتور الهادي شايب عينو، عن التطورات الايجابية الحاصلة في مناخ الإستثمار في المملكة المغربية، وتطور المكنة الاستثمارية للمملكة على خارطة اقتصاد المنطقة والعالم، وشرح مزايا حوافز وخصائص الإستثمار في المغرب، وتناول الغرض الاستثمارية القائمة في الكثير من القطاعات الاقتصادية.

وشدّد الدكتور عينو على الأهمية الاستراتيجية للإستثمار في المغرب قائلاً إنه إستثمار في المستقبل نظراً لجدوى هذا الإستثمار ونظراً لإفتتاح المغرب على الاقتصاد العربي والعالمي.



جانب من الحضور خلال إحدى جلسات عمل المؤتمر



معالي الدكتور فتح الله أولعلو مندوباً إلى الدكتور جوزف طريبه

الأستاذة دنيا تعارجي

وعن تطور السوق المالية في المغرب، تحدثت الأستاذة دنيا تعارجي عن نشوء السوق المالية، والأهداف التي يجب العمل على تحقيقها، ومنها تطوير تمويل الاقتصاد الوطني وتمويل الدين العام ونجاح برنامج الخصخصة. وتحدثت الأستاذة تعارجي عن التطور المتصاعد للسوق النقدية منذ العام 1988 وإنشاء سوق ثانوية عام 1996 لسندات الخزينة التي من شأنها أن تساهم بتعزيز السيولة النقدية. كما تحدثت الأستاذة تعارجي عن الجهود اللازمة لمتابعة تعزيز وتوسيع الاعتماد على السوق المصرفية.



الأستاذ عثمان بن جلون والدكتور الهادي شبيب عينو

الأستاذ أمين بن عبد السلام

رَكَزَت مداخلة الأستاذ أمين بن عبد السلام على فرص الإستثمار في بورصة الدار البيضاء، مشيراً إلى أن هذه البورصة أنشئت عام 1929، وهي عرفت مراحل تطور مهمة حتى اليوم، حيث تم في العام 1948 منحها الشخصية المعنوية، وفي العام 1967 إعادة تنظيمها وجعلها مؤسسة عامة، وفي العام 1993 تجديد هيكلتها، وفي العام 1995 إنشاء الشركة المسيرة للبورصة ومجلس القيم المنقولة، وفي العام 1997 إطلاق نظام التسعير الإلكتروني، وفي العام 1998 إنشاء الوديع المركزي، وأشار أيضاً إلى أن بورصة الدار البيضاء تخضع لرقابة مجلس الرقابة ومجلس الإدارة الجماعية. وأوضح الأستاذ عبد السلام أن البورصة المغربية تتميز بنظام مبني على سوقين مختلفين، وهما السوق المركزي الذي يعنى بالصفقات الصغيرة والمتوسطة وسوق الكتل الذي يعنى بالصفقات الاستراتيجية ذات الحجم الكبير، وأن هناك ثلاثة طوق للتداول وهي نظام التداول بالتحديد، ونظام التداول المتعدد، ونظام التداول المستمر. وعرض الأستاذ عبد السلام لفرص الإستثمار القائمة في بورصة الدار البيضاء، مشيراً إلى أن حماية المستثمر تشكل قضية محورية بالنسبة للإستثمار المالي في المغرب وأن شروط الإستثمار مباشرة وسهلة، وركز على أن هناك مخططاً استراتيجياً للفترة 2004-2006 يحمل عنوان "مستقبل 2006"، والذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية، هي رفع عدد الشركات المدرجة، وتنمية سيولة السوق، وإنشاء السوق للصفقات الأجلة.

والتنمية الاقتصادية في المغرب.

الأستاذ عبد اللطيف مرجاني

تحدث الأستاذ عبد اللطيف مرجاني عن التحولات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي المغربي، مشيراً في البداية إلى أهمية دور بنك المغرب المركزي في تحسين وتطوير المحيط القانوني والتنظيمي والرقابي للنشاط المصرفي، وتناول التطور التاريخي للعمل المصرفي المغربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى تاريخنا المعاصر، مركزاً على الإصلاح المهم الذي حصل في القطاع المصرفي في العام 1993 بموجب قانون جديد ينظم عمل نشاط المصارف والمؤسسات المالية، كما أشار إلى الإصلاحات المتواصلة في هذا القطاع خلال العقود الأخيرة، والتي طالت تعزيز دور بنك المغرب وتقوية الرقابة على المصارف في كل الاتجاهات، وعرض القانون المصرفي الجديد الصادر بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2006 المتعلق بمؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية الأخرى، والذي كان من أبرز نتائجه حصول عدة عمليات دمج وتملك بين المصارف مثل إدماج الشركة المغربية للإيداع والقرض في القرض الشعبي للمغرب عام 2002، وإدماج بنك الوفاء مع البنك التجاري المغربي في عام 2003، وإدماج البنك المغربي لإفريقيا والشرق مع القرض الفلاحي للمغرب في العام 2004.

وأشار الأستاذ مرجاني إلى أن استقطاب الرساميل الأجنبية شكل محورياً لإستراتيجيات العديد من المصارف المغربية، حيث تمتلك المصارف الفرنسية نسباً مهمة في عدة مصارف مغربية.

وركز الأستاذ مرجاني على أن المصارف المغربية تصب جهودها اليوم على تطوير السياسات والاستراتيجيات الداخلية الخاصة بتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة استعداداً لتطبيق بازل-II بشكل كامل.

الأستاذ جلول عياد

تحدث الأستاذ جلول عياد عن أهمية إصلاح النظام المالي في جذب الإستثمارات الخارجية مع التركيز على التجربة المغربية، حيث قال في مستهل مداخلتها، إن الإستثمار الأجنبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية وتطور القطاع المالي في أي بلد، وإن زيادة هذه الإستثمارات يتطلب بالمقام الأول تطوير النظام المالي المحلي.

وأشار إلى أن الإستثمارات الدولية عرفت نسبة نمو مرتفعة خلال الـ20 سنة الماضية بحيث بلغت أكثر من 648 مليار دولار عام 2004 بحيث تضاعفت 13 مرة أكثر مما كانت عليه في الثمانينات، وأن الدول العربية لا تستقطب سوى 4% من هذه الإستثمارات. وركز على أهمية انفتاح الاقتصاد في الدول العربية من أجل استقطاب المزيد من الإستثمارات الدولية، وأوضح أن المغرب أجرى إصلاحات عميقة في المناخ الاستثماري العام، وذلك عبر تحسين الإطار المؤسساتي للشركات، وزيادة حوافز الإستثمار، وتخفيض تكاليف العمل، وزيادة الاندماج التجاري والإستثماري في اقتصاد العالم والمنطقة.

وعرض الأستاذ عياد للإصلاحات الأساسية الجارية في النظام المالي، ولا سيما في قطاع المصارف والبورصة وتطوير صيرفة الأعمال والإستثمار، كل ذلك بهدف إنشاء سوق رساميل كبير قادر على مواكبة

في المغرب، ولا سيما القطاع السياحي الذي عملت المجموعة على الإستثمار فيه بكثافة وخاصة في قطاع الفنادق الذي يستقطب الكثير من الإستثمارات العربية والأجنبية والوطنية. ثم هناك القطاع المالي الذي شهد إنشاء العديد من صناديق الإستثمار، ودخول المصارف في برامج التخصصية، وشراء بعض المساهمات في الشركات الموجودة ومساعدتها على الدخول في بورصة الدار البيضاء. كذلك هناك القطاع العقاري الذي يشهد تطوراً متواصلاً، حيث تركز المجموعة على محاولة التميز في المنتجات العقارية والسكنية وتلبية الاحتياجات السكنية والعقارية للمواطنين المغاربة أيضاً للمستثمرين العرب والأجانب. وأوضح أن الإستثمارات الكويتية مرشحة للإرتفاع خلال السنوات المقبلة، كما من المتوقع أن تتعزز أكثر الآفاق الإستثمارية في هذا البلد خلال المرحلة المقبلة.

الأستاذ حميد بن الفضيل

تحدث الأستاذ حميد بن الفضيل عن الفرص الإستثمارية في مدينة الدار البيضاء الكبرى التي تمثل محركاً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية في المغرب، حيث تمثل 30% من النشاط المصرفي، و39% من الوحدات الإنتاجية، و60% من القوى العاملة للصناعة، و35% من إنتاج الكهرباء، و55% من التدفقات التجارية العالمية، و54% من الإنتاج الصناعي و41% من الصادرات الصناعية و51% من حركة المسافرين.

وتحدث عن رؤية الدار البيضاء – 2012 التي تتبنى تطوراً شاملاً لهذه المدينة الحيوية والأساسية في المملكة المغربية، مشيراً إلى أن هذه الرؤية تركز على استقطاب مليون سائح وإنشاء 100 فندق جديد، وإيجاد 100 ألف فرصة عمل جديدة، هذا إلى جانب تطوير القطاع المالي بشكل كبير، وزيادة البعد الثقافي للمملكة، وتحويل البلد إلى مركز دولي للأعمال ولا سيما على أصعدة النقل والتجارة والصناعة والعمل المالي والسياحة وغيرها، هذا بالإضافة إلى تطوير مناخ الإستثمار وجعل المملكة مركزاً حيوياً للإستثمار.

وعدد الأستاذ الفضيل فرص الإستثمار القائمة في الدار البيضاء وأهمية الإستثمار فيها وفي معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية للنمو



من اليسار لليمين: سوني ساتون، الحاكم، د. أيوب ميالة، الشيخ طارق الفاسي، الأستاذ إسماعيل حسن محمد